

توظيف اللسانيات في العلوم الوثائقية

Employment of linguistics in the documentary sciences

مليلة كوداش

جامعة الجزائر 2

تاريخ الاستلام: 2023/10/29 تاريخ القبول: 2024/06/16 تاريخ النشر: 2024/12/20

Abstract

The objective of this article is to highlight the components of the problem, introduction, and conclusion in a research work. This exploration relies on library science research and uses linguistics as a tool to enhance understanding when necessary. Linguistics is particularly useful in explaining the concept, that of context in choosing the semantic reading of the word, and emphasizing the positive impact of text coherence on the clarity of writing.

Key words:

Research work; Library and Information Science; problem; introduction; conclusion; linguistics.

Résumé

L'objectif de cet article est de mettre en exergue les composants de la problématique et ceux de la conclusion et de l'introduction. Ce faire nécessite de s'appuyer sur un travail de recherche en bibliothéconomie et d'avoir recours à la linguistique comme outil de facilitation de la compréhension si besoin est. L'utilisation de cette science apparaît clairement dans l'explication du concept, celle du rôle du contexte

dans le choix de la lecture sémantique du mot et dans la mise en évidence de l'impact positif de la cohérence du texte sur la clarté de l'écrit.

Mots clés :

Travail de recherche, bibliothéconomie, problématique, introduction, conclusion, linguistique.

المستخلص

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على مكونات الإشكالية وتلك الخاصة بالمقدمة والخاتمة. يتطلب القيام بذلك الاعتماد على بحث علمي بعلم المكتبات والتوثيق واستخدام اللسانيات كأداة ميسرة للفهم عند الحاجة. يظهر استخدام هذا العلم جليا في شرح المفهوم، في توضيح دور السياق عند اختيار القراءة الدلالية للكلمة وفي تبيان الأثر الإيجابي لانسجام النص في وضوحه.

الكلمات المفتاحية

البحث العلمي؛ علم المكتبات والتوثيق؛ الإشكالية؛ المقدمة؛ الخاتمة؛ اللسانيات.

1. مقدّمة المقال

لتكوين فكرة أولية عن محتوى البحث العلمي (الماستر، الماجستير أو الأطروحة) يبدأ القارئ بقراءة المقدمة والخاتمة مع الاطلاع على الإشكالية في حالة عدم إدراج محدّدات المشكلة في المقدمة. ومن أجل مساعدة الباحثين المبتدئين على استعراض هذه العناصر الثلاثة بصيغة جيّدة في بحوثهم بعلم المكتبات والتوثيق، نقدّم بوضوح أهم مكوناتها كما نستعين في هذا التّوضيح باللّسانيات كأداة ميسرة للفهم إن اقتضى الأمر.

في هذا المقال نبدأ بالإشكالية باعتبارها المحور الأساسي في البحث العلمي، كما أنها تقدم للقارئ تصوّر الباحث للواقع المرشّح للدراسة، فالعناصر التي يجب التمكن منها في بناء الإشكالية الخاصة بعملهم، لننتقل إلى المقدمة كونها تعرّف الباحث بمخطط محتوى التقرير، فالخاتمة التي تسمح بتكوين فكرة واضحة عن العمل المنجز.

2. الإشكالية

تعتبر الإشكالية مرحلة حاسمة في البحث العلمي، وهذا يمكن فهمه من خلال قول بود م. "إنّها المكوّن الأساسي في عمل تحضير الأطروحة" (Beaud, 1998, p.32)، ويشرح نفس المؤلف هذه المقولة بمقارنة الإشكالية "مع العقل أو الدّماغ بالنسبة للإنسان ومع قمرة القيادة للطّيران" (Beaud, 1998, p.32)، ليضيف ما يمكن اعتباره استنتاجا لما سبق، "لا توجد أطروحة جيّدة بدون إشكالية جيّدة" (Beaud, 1998, p.32).

وفهم طبيعة مرحلة الإشكالية ليس بالأمر الهين بالنسبة للذين "لم يتابعوا دروسا تمهيدية ومنظّمة للتيارات النّظرية والأساسية في العلوم الاجتماعية ولم تكن لديهم إمكانية الاطّلاع على البحوث المثالية ذات الإشكالية جيّدة البناء" (Campenhoudt, Quivy, 2011, p.82).

كما أنّ هذه الخطوة -حسب هذين المؤلّفين- "ليست سهلة الاجتياز للذين تلقوا تكويننا رفيع المستوى في العلوم الاجتماعية" (Campenhoudt, Quivy, 2011, p.82). موضحين الأمر الاتي: "دراسة النّظريات والمفاهيم في إطار نظري بالتّحديد شيء وحشدها بالتمييز والأهمية في بحث ملموس شيء آخر أكثر صعوبة" (Campenhoudt, Quivy, 2011, p.82).

يؤكد كبنهود ل. ف. وكيفي ر. أنّ الطريقة الفعّالة لتحديد الإشكالية تتمثّل في: "توضيح المفهوم أو المفاهيم المفتاحية التي توجّه البحث" (Campenhoudt, Quivy, 2011, p.91-92).

3. المفهوم

عموما، يمكن أن نعرّف المفهوم على أنه تصور ذهني عام ومجرد للظاهرة المرشحة للدراسة. ولاختيار مفاهيم المصطلحات التي توجه الطريقة العلمية في بحثنا، علينا بقراءة تعاريف هذه المصطلحات أو النظريات التي تطرقت لها بالتفصيل. على سبيل المثال لتحديد مفاهيم الكلمات الآتية: الوظيفة، الرّضى الوظيفي، الحافز التي قد توجّه أي دراسة لها علاقة بسلوكولوجية العمل، فمن الضروري قراءة نظريات الدّافعية المعتمدة والمهتمة بالرّضى الوظيفي. وللإشارة، فقد توصّلت الباحثة زيتوني ح. -التي تناولت موضوع المهنة المكتبية في الجزائر والرّضى الوظيفي بعد دراستها لهذه النظريات المعتمدة- للمفاهيم التي سمحت لها بإلقاء نظرة واضحة ومنظّمة للنصوص التشريعية، وهي:

"الوظيفة مجموعة من المناصب التي تشترك في نفس المهام والمسؤولية والأداء قد يقوم بها عدّة موظفين" (زيتوني، 2021، ص 50).

الرّضى الوظيفي: "قدرة المنظّمات على توفير الحاجات المادية والمعنوية للعاملين وقدرة الأفراد على التلاؤم في بيئة العمل" (زيتوني، 2021، ص 51).

الحافز: تكوين فردي داخلي يقود السلوك الباعث عن الحالة الخارجية التي يستجيب لها الدّافع (زيتوني، 2021، ص 51).

ويعتبر ما سبق مثالا لاستغلال النّظرية من حيث استخراج وتوظيف المفاهيم في البحث العلمي.

وعند شرحنا للمفهوم، استعنا في مقالنا تحت عنوان: المقدمة أو المقدمات (كوداش، 2021) بذلك الخاص بالمجموعات أي "ما يمكن حفظه واسترجاعه لتقديمه للقراء والباحثين بمؤسسات المعلومات" (كوداش، 2021). وبهذا المنظور، استنتجنا أنه مرادف للتعريف (كوداش، 2021). غير أننا نعلم أنه لا وجود للترادف المطلق. وحسب لوبيز أ. وسيري أ. هناك ثلاثة عوامل على الأقل تتدخل في بناء المعنى، López-Alonso, Seré, (1998, p. 377) :

- اللسانيات أو اللغويات أساسا التي تعكس خصائص النص.

- العمليات المعرفية والعقلية التي يبنها القارئ من خلال ما يقوله النص.

- المعارف العامة التي يملكها القارئ.

إن صحّ تأويلنا لما سبق، يمكننا القول إنّ الكلمة المأخوذة على حدة ليس لها معنى دقيق وهذا ما يصرح به اللسانيون من بينهم بن سماعين ك. عندما تقول: "إنّ معنى الكلمة مجموع من الدلالات التي تكتسبها في الاستعمالات المختلفة وبالتالي معنى الكلمة غير محدّد" (Bensmaine, 1987, p.59)، كما تؤكد أنّ الكلمة ملتبسة ومتعددة المعاني حيث يكون بناء المعنى في القول (أو الخطاب) والسّياق وحده يزيل الالتباس (Bensmaine, 1987, p.59). وكما أشرنا إليه في مقالنا المعنون بالتعليمية في خدمة المنهجية (كوداش، 2017)، ينقسم السّياق إلى قسمين أي السّياق اللّساني وسياق المقام. الأوّل يقصد به ما نجده مباشرة قبل وبعد الكلمة المأخوذة بعين الاعتبار. أما الثاني فمرجعياته مجموعة من الظروف الاجتماعية والثقافية.

وأضفنا في نفس المقال ما يمكن أن نسمّيه سياق بحثنا. ولتقديم فكرة حول المقصود من هذا الأخير، استعنا في مقالنا المذكور أعلاه بمثال بن سماعين ك. والخاص بكلمتي الخطأ والغلط أين تبيّن أنّ التّمييز بين هاتين الكلمتين بدأ منذ كوردير 1967: "فالغلط يعني الابتعاد التّقائني عن الصّواب والنّاتج عن قاعدة خاطئة (جزئيا على الأقل). أما الخطأ فوليد الصّدفه يمكن إرجاعه لزلّات اللّسان" (Bensmaine, 1987, p.25).

ولكنها تؤكد أنّ الفرق بينهما في دراستها يكون ناتجا عن قرار غير مؤسس لأنّ حجم مدونتها صغير" (Bensmaine, 1987, p.25).

كما أنّها لم تتمكن من تقييم المنتج المكتوب للدارسين بواسطة المقارنة أي "مقارنة المعطيات المجموعة من النصوص وتلك المأخوذة من أقوالهم" (Bensmaine, 1987, p.26). وبالتالي لم تكن لديها إمكانية التحقق من استنتاجاتها على مستوى الدارسين؛ فالعمل بهذا الفرق لم تثبت فعاليته ولا يبدو ضروريا.

لهذين السببين، تستعمل الخطأ والغلط بنفس المفهوم وهو: "ملاحظة مدى الابتعاد عن المعيار" (Bensmaine, 1987, p.25) الذي تتبناه وتعمل به فقط في سياق بحثها المتمثل في عدد محدّد من النصوص لفوج من تلاميذ ثانوية بمستغانم، الذين زاولوا دراستهم من سبتمبر 1982 إلى غاية جوان 1985 (Bensmaine, 1987, p.12-13).

ومن أجل جعل المقصود من المفهوم أكثر وضوحا، يمكننا الاستشهاد بقول كبنهود ف. وكيفي ر. الآتي: "المفهوم أكبر بكثير من مجرد تعريف يترتب عنه تصور خاص بالواقع المدرّس، طريقة التعامل معه ومسائلته وبالتالي إضفاء إشكالية عليه" (Campenhoudt, Quivy, 2011, p.91)، كما أنّه لا يعني الظاهرة في حد ذاتها فهو إذن "تجريد، فكرة وسيلة للمعرفة" (Grawitz, 1990, p.22) هذا ما أدى بترومبلي أنّ يقول "المفهوم فكرة تقريبا مجردة، رمز يشير أو يمثّل حقيقة تقريبا شاملة" (Tremblay, 1968). وتجدر الإشارة إلى أنّ فردينان دي سوسور * (De Saussure, 1994) اقترح مصطلح المدلول بدلا من المفهوم وهذا ما يمكن فهمه من خلال المقولة الآتية: "يترك

* فردينان دي سوسور (1857-1913) الملقب بمؤسس اللسانيات الحديثة والواضع للأسس السيميائية. يعتبر هذا المؤلف السويسري كمقدمة للبنوية اللغوية كما تميّز بأعماله الخاصة باللغات الهندو-أوروبية. درس هذا العالم في جنيف السانسكريتية والتحو المقارن إلى آخر عمره. وفي السنوات الثلاث التي تسبق وفاته درّس اللسانيات العامة، حيث جمع كل من شارل بالي وألبرت سيشيهاي حوصلة لهذه الدروس من خلال رؤوس الأقاليم المخطوطة للطلبة ونشراها بعنوان: دروس في اللسانيات العامة سنة 1916.

*1 المؤلف المرسل: كوداش مليكة، الإيميل: mkoudache@gmail.com

[هذا المؤلف] مصطلح المفهوم والصورة الأكوستيكية بسبب رتتها السيكلوجية الحادة ليقترح المدلول والفكرة أو مضمون الرسالة التي نريد إيصالها والدال للتعبير عن الركيزة الصوتية أي سلسلة من الأصوات التي تسمح بإيصال الرسالة" (De Saussure, 1994). قد يعبر عن هذه الرسالة بالكلمة، بالعبارة أو بالجملة مثلاً.

ومن خلال ما سبق، يمكننا القول إنّ الدال والمدلول هما وجهان للدليل اللغوي المستعمل في اللسانيات والسمائية والمعرف "بالجمع بين الدال والمدلول والمميز بالالتحام التام" (De Saussure, 1994). ولإعطاء فكرة واضحة عن هذا الالتحام، يقدم دي سوسور الجزء الأمامي والجزء الخلفي للورقة كمثال ملموس (De Saussure, 1994).

أما فيما يخص الاستفادة من المفهوم، وباعتباره مرادفاً للتعريف، يمكننا الاعتماد على دراسة زيتوني ح. (زيتوني، 2021، ص 21-28) لشرح كيف يمكن الاعتماد على تعريف الإشكالية في بناء تلك الخاصة بعمل ما. ولكن قبل ذلك، نبدأ بتقديم تعريف الإشكالية أي "بناء حول السؤال الأساسي فرضيات الدراسة وخطوات أو مراحل التحليل التي تسمح بمعالجة الموضوع المختار" (Beaud, 1998, p.32).

لقد بينّا في مقالنا المعنون بـ:

Problématique: étude de la définition de Beaud Michel et exemple de rédaction (Koudache, 2017)

أنّ هذا البناء لا يتمّ إلّا بعد التمكن من العناصر التي ذكرها في هذا التعريف أي السؤال الأساسي، فرضيات الدراسة وخطوات التحليل. كما وضّحنا في مقالنا تحت عنوان:

Problématique de recherche: connaissances théoriques et exemple de construction (Koudache, 2019)

4. السؤال الأساس

يختلف سؤال البحث عن السؤال العادي في كون الإجابة عن هذا الأخير تكون في التّواني أو الدّقائق التي تلي طرحه. لشرح ما سبق، قدّمنا مثال السّؤال الخاص بحالة الطّقس وأكّدنا أنّ الإجابة عنه يمكن الحصول عليها مباشرة بعد تصفّح الموقع الخاص بالأحوال الجوية. أما سؤال البحث فهو "الذي يحاول الباحث من خلاله أن يعبر بالتحديد وبقدر الإمكان عما يريد أن يعرفه، يوضّحه ويحسن فهمه" (Campenhoudt, Quivy, 2011, p.26).

مثلاً: إلى أي مدى تعكس النّصوص التّشريعية تغاضي المشرّع عن الاهتمام بمهنة المكتبي الوثائقي والأرشيبي وممتهنّها إلى حدّ إغفال تسيير حياتهم الوظيفية وما يجب أن تتضمّنه من تحفيز ورضاهم الوظيفي؟ (زيتوني، 2021، ص 28). ومن أجل طرح هذا السّؤال، نلاحظ أنّ الباحثة قد اعتمدت على محدّدات المشكلة التي ينص عليها أنجرس م. وهي: القصد، الهدف والمعارف الوثائقية (أنجرس، 2010، ص 439):

- **القصد:** المطلوب هنا هو تحديد القصد الذي جعل هذه المؤلّفة تختار هذا الموضوع دون غيره؛ وهو التعرّف على مضمون القوانين المحدّدة والمنظّمة والمسيرة لمهنة المكتبات والتّوثيق، وكذا الوقوف على مدى تكفّل القوانين بالحاجات المادّية والمعنوية للموظّفين والمكتبيين بالتحديد بما يخدم الرّضى الوظيفي (زيتوني 2021، ص 20).
- **الهدف:** تسعى الباحثة إلى بلوغ هدف واضح وهو إثبات الفراغ القانوني، بطاء في التّشريع وإغفال المشرّع أو العكس (زيتوني 2021، ص 21).

- المعارف الوثائقية: وصلت آخر الدراسات في هذا المجال إلى نتيجة مفادها: إغفال المشرّع بعض جوانب مهنة المكتبي وتغاضي المشرّع عن منح نفس الامتيازات لجميع الأسلاك (قموح، 2010).
- ومن خلال هذه المعطيات، يمكن للقارئ أن يتوقع طرح السؤال المذكور أعلاه والذي تتوفّر فيه كلّ الصفات التي يتفق عليها المنهجيون، وهي حسب ديبلتو ف. (Depelteau, 2011, 112-115): الوضوح، القابلية للدراسة والأهمية.
- الوضوح: نلاحظ أنّ هذا السؤال مطروح بدقة. بمعنى: أنّ كل الكلمات المستعملة فيه مفهومة (خالية من الالتباس أو تؤدي إلى نفس القراءة الدلالية عند القراء وبإيجاز) أي لا توجد فيه كلمة غير ضرورية.
- القابلية للدراسة: يستدعي هذا السؤال بحثا قابلا للإنجاز، لهذا الغرض يجب أخذ بعين الاعتبار الإمكانات المادية المتوفرة عند الباحث.
- الأهمية: هذا السؤال مبني على إرادة اكتساب المعرفة حول البطء في التشريع، إغفال المشرّع وتغاضيه، ويهتم بأمر واقع؛ وهو مهنة المكتبات بكلّ تخصصاتها والرّضى الوظيفي من خلال النصوص التشريعية التي صدرت من 1962 إلى غاية 2019.
- وبعد أنّ عرفنا السؤال الأساسي واستعرضنا صفاته، نبيّن الآن شرطه الأساسي الذي يتمثّل في عدم خروجه عن الموضوع وهو الأمر الذي يعبر عنه بود م. بوضوح فيما يأتي: "يجب أن لا يكون خارجا عن الموضوع ولا مغايرا له

ويسير في اتجاهه" (Beaud, 1998, p.35)، فهو إذن "جوهرى وأساسى بالنسبة للموضوع" (Beaud, 1998, p.35).

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض الباحثين المبتدئين لا يفرّقون بين الموضوع والعنوان، ومن أجل مساعدتهم على الفهم الكامل للفرق الموجود بينهما نقدّم تعريفين؛ الأول خاص بالموضوع والثاني متعلّق بالعنوان.

يعرّف لاروس الموضوع على أنّه المادة [أو الأمر] التي نتحدث عنها ونكتب فيها ونعالجها (Le Petit Larousse, 1995, p.971). ويقدم مثالا للتوضيح "موضوع الخطاب الشّريط السّنيماي أو موضوع الامتحان" (Le Petit Larousse, 1995, p.971).

في البحث العلمي، وحسب أنجرس م. "الموضوع هو الإجابة عن السّؤال الذي يطرح علينا حول الأمر الذي نحن بصدد دراسته" (Angers, 1997)، قد يكون اليقظة عند الأطباء (لعقون، 2017) القراءة داخل السّجون (شباحي، 2013)، يتعلّق الأمر هنا بذكر بصيغة مختصرة للأمر الذي سنوليه الاهتمام. فمن الطّبيعي إذن أنّ يكون اختيار الموضوع قبل الشّروع في العمل.

أما العنوان فيصاغ بعد الانتهاء من المذكّرة أو الأطروحة ويمكن مقارنته بلوحة إشارة المرور؛ فعندما تشير هذه الأخيرة إلى المنعرج في اليمين من المستحيل إيجاد المنعرج في اليسار بمجرد ما نتقدم إلى الأمام.

واعتمادا على ما سبق، وبالاستناد إلى لاروس، يمكن أن نعرّف العنوان بأنّه العبارة أو الجملة التي تستخدم للإفادة بتعيين المكتوب أو أحد أجزائه؛

فغالبا ما نجد في عنوان المذكرة أو الأطروحة، الأمر المعالج، طبيعة الدراسة، مجتمع الدراسة أو العينة المعتمدة. وفيما يأتي مثال لتفكيك عنوان الأطروحة:

- تعيين الأمر المدروس: مهنة المكتبات والرّضى الوظيفي في الجزائر؛
 - طبيعة الدّراسة: دراسة مسحية وتحليلية؛
 - مجتمع الدّراسة (أو البحث): النّصوص التّشريعية من 1962-2019.
- وغالبا ما تظهر كلّ هذه المعلومات في العنوان غير أنّه يمكن التّعبير عن بعضها ضمّنيا باستثناء الأمر المعالج الذي يكون بارزا في العنوان. مثلا: مهنة المكتبي، الأرشيفي، الوثائقي بين الماضي والحاضر والمستقبل (زيتوني، 2021).
- ويلاحظ القارئ للوهلة الأولى أنّ الباحثة لو اكتفت بالشّطر الأوّل من العنوان (أي مهنة المكتبي، الوثائقي والأرشيفي في الجزائر) لتوقّع القارئ عملا كلاسيكيا ولكن إضافة عبارة الماضي، المستقبل والحاضر تثير الفضول العلمي لدى القراء حول مقاربتها للموضوع؛ فبقراءة المقدّمة يدرك المتمعّن أنّ هذه الإضافة أو التّوضيح كانا عن قصد وهو "أنّ الاعتبار ما يؤثّق لماضي المهنة وحاضرها هو تغطية التّشريعات لمجالاتها كمصدر ثابت وموثوق [...] كما أنّ مستقبل المهنة وتطورها يتوقفان من جهة، على مدى توفّر الإطار التّشريعي الذي ينظّمها ويمنحها المكانة المستحقة وبالتالي يحقّق رضى ممتّنها. ومن ثمّ فإنّ مستقبل المهنة مرهون أوّلا بالنّصوص التّشريعية وما سنّته ماضيا وتسنّه حاضرا، وما سوف تسنّه مستقبلا من أجل التّهوض بها" (زيتوني، 2021، ص 10).

وبعد توضيح ما سبق، خطر ببالنا سؤال كثيرا ما طرح علينا خلال دروسنا الخاصة بالمنهجية والمتعلق بإمكانية الاستغناء عن هذا السؤال الأساسي في البحث. يمكن أن نجد الإجابة عنه في كتاب بود م. عندما يكتب "لا غنى عن هذا السؤال للباحث كضرورة معرفة الاتجاه بالنسبة لقائد السفينة" (Beaud, 1998, p.35)؛ "فهو يتجنب الدوران في حلقة مفرغة بمساعدة الباحث في البقاء على المسار" (Beaud, 1998, p.35)، الأمر الذي يتفق عليه المنهجيون. ومن أجل ذلك، يصرح بود م. "بعدم وجود أطروحة جيدة بدون سؤال أساسي" (Beaud, 1998, p.35).

ليؤكد أنّ كلّ الأطروحات التي قرأها "كانت موجّهة ومسلّحة في آن واحد بهذا السؤال واكتسبت نوعا من الحيوية من خلاله" (Beaud, 1998, p.35). وللتوضيح باللموس كيف يمكن للسؤال الأساسي أن يساعد الباحث في البقاء على المسار، نستعين مرّة أخرى بدراسة زيتوني ح.، أو بالأحرى بسؤالها الأساسي المذكور أعلاه.

والجدير بالذكر، أنّ مجتمع الدّراسة يظهر في هذا التساؤل أسودا على أبيض وهو النّصوص التشريعية، للتذكير، وكما أشرنا إليه سابقا، كل كلماته ضبّطت مفاهيمها (زيتوني، 2021، ص 49-52)، والفرضية يمكن أن يتوقعها القارئ انطلاقا من سؤال الباحث، قد تكون بالإيجاب أو بالسلب. وهو الأمر الذي يتفق عليه المنهجيون، أي من خصائص الفرضية أنّها تقبل النقيض. وفيما يخصّ المنهج وتقنية البحث، تمّ التعبير عنهما ضمنيا في سؤال

الدراسة؛ فالمنهج المستعمل على الأقل كخطوة تحضيرية للدراسة هو المنهج الوصفي، والتقنية المطبقة على النصوص المكتوبة تدعى تحليل المحتوى. يبقى لنا الآن أن نفهم معنى كلمة "مدى"، وتجدر الإشارة إلى أن الكلمة من وجهة نظر علم الدلالة هي "اتحاد لمعنى محدد بمجموعة من الأصوات، قد يؤدي إلى استعمال نحوي خاص فهو إذن وحدة دلالية بوحدة فنولوجية. ووحدة نحوية" (LYON, 1970, p44).

وحسب غاليسون ر. وكوست د. المعنى هو "مجموعة من التصورات الذهنية التي توحى بها إلقاء الكلمة" (Galissou, Coste, 1976, 112). عموماً، كلمة "مدى" تشير إلى الحد أو الدرجة التي تتطلب القياس الذي يستدعي هو الآخر التقييم، هذا ما يمكن استنتاجه من خلال المقولة الآتية: "يصبح التقييم ممكناً في حالة وجود هدف أو أهداف واضحة يمكن من خلالها قياس الوضع الفعلي" (Zitouni, Koudache, 2019, p.70).

وفي ظل غياب معيار قياس الرضى لدى المكتبيين، استعانت الباحثة بنظريات الدافعية المعتمدة والمهتمة بسيكولوجية العمل والخاصة بالرضى الوظيفي وذلك من أجل استخراج المؤشرات التي تكون لها بمثابة معيار، علماً أن المعيار في طريقة التقييم بعلم المكتبات والتوثيق يعني "وضع حيز التطبيق مؤشرات وتبني مصطلحات خاصة بمؤشرات الأداء التي تشكل اللغة المشتركة في المجال" (Zitouni, Koudache, 2019, p.74). إن كلمة "مدى" أضفت على سؤال بحثها إشكالية وجعلته أكثر وضوحاً، ولا يعني هذا أن الرضى الوظيفي لا يمكن دراسته من وجهة نظر أخرى كعلم النفس أو من

جانب مختلف في تخصّص علم المكتبات باستعمال هل أو كيف الاستفهاميتين.

والسؤال الذي يمكن طرحه بالاعتماد على الأداة الأولى هو: هل تغاضي المشرّع عن الاهتمام بمهنة المكتبي يؤدي إلى عدم الرضى للمكتبيين؟ يتبيّن لنا عند قراءة هذا السؤال أنّ الدّراسة المعتمدة عليه تستدعي الاستناد إلى الاستبيان في جمع المعلومات من المبحوثين؛ فالحقيقة المدروسة تعكس إذن الواقع كما يعبر عنه هؤلاء من خلال فهمهم لها.

أما فيما يخصّ السؤال المعتمد على الأداة الثانية فسنأخذ الذي اقترح خلال مناقشة رسالة الدكتوراه لزيثوني ح. (زيثوني، 2021) والمطروح بالصيغة الآتية: كيف عالج المشرّع الجزائري المهنة المكتبية وما أثر ذلك على السير الحسن للمهنة المكتبية؟

كما أشرنا إليه سابقا، لكي نحدّد الإشكالية يجب أن نوضّح المفهوم أو المفاهيم التي توجّه البحث، ويشكّل السؤال الأساسي دليلا على بقاء الدّراسة في مسارها. والكلمات المفتاحية للسؤال المذكور أعلاه هي المهنة والمشرّع.

يقدم لاروس لهذا الأخير (المشرّع) التعريف الآتي: "السلطة التي تتمثّل مهمتها في وضع القوانين" (Le Petit Larousse, 1995, p.595).

وفيما يخص المهنة، فقد عرّفها القاموس للمعلومات والتّوثيق على أنّها: "مهنة ومجموعة من المهن المتمثلة في تكوين وتسيير مجموعة من الوثائق والمراجع خدمة للقارئ إضافة إلى تسيير المكتبة" (زيثوني، 2021، ص 65).

ونلاحظ أنّ الباحثة زيتوني ح. تؤكد أنّ كل التعاريف التي درستها والخاصّة بمهنة المكتبي تشير إلى "الدور الذي تقوم به المكتبة ومرافق المعلومات لتلبية حاجات القراء من المعلومات وإتاحتها على أشكال متعدّدة بعد أن تخضع مقنّياتها إلى المعالجة والتنّظيم" (Cacaly, 1997, p75).

أمّا الفعل فعالج -شأنه شأن كل الكلمات متعدّدة المعاني- وهي عموماً: تناول، تعرض، تطرّق التي تعتبر مرادفات له ولكن خارج السياق كما ذكرناه سابقاً، والكلمات المحيطة بهذا الفعل (عالج) هي: كيف من اليمين والمهنة والمشرّع من اليسار؛ فهذه الأداة الاستفهامية تشير إلى الطّريقة، الوسيلة والكيفية التي لا تفيد القياس. أمّا فيما يتعلّق بكلمة المهنة، فبالإضافة إلى أنّ الفعل عالج لا يقبلها كسياق، هذا الفعل يستدعي اقتراح الحلول في الدّراسة في حين أنّ النّصوص التشريعية ليست قابلة للتّقويم كما أنّ هدف دراسة الباحثة زيتوني هو الوقوف على مجمل القوانين التي سنّها المشرّع لصالح المهنة والعاملين بها وتحليلها تحليلًا دلاليًا. والدّراسة المذكورة بدأت كما ينصّ عليه المنهجيون من حيث انتهى الآخرون: بطء في التّشريع، إغفال المشرّع، إهمال المشرّع الذي يستدعي السّؤال، لا بأس من التذكير به: إلى أي مدى تعكس النّصوص التشريعية تغاضي المشرّع عن الاهتمام بمهنة المكتبي، الأرشيبي والوثائقي وممتهنّها إلى حدّ إغفال تسيير حياتهم الوظيفية وما يجب أنّ تتضمّنه من تحفيزات ورضى وظيفي؟ (زيتوني، 2021، ص 28)، الذي وجّه البحث إلى دراسة لم يسبق لها مثيل؛ أي دراسة المهنة بكلّ تخصّصاتها من خلال النّصوص التشريعية وباستعمال القياس عن طريق

المعيار الذي حدّدته، بالاعتماد على المؤشّرات التي تبنتها استنادا إلى نظريات الدّافعية المعتمدة والمهتمة بالرّضى الوظيفي والخاصّة بسلوكية العمل، وضعتها حيّز التّطبيق بموازنتها مع النّصوص التّشريعية. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المقارنة أعقبت بالاعتبار التّحليلي لكلّ مؤشّر (زيتوني، 2021، ص 180-339)، وذلك عملا بمقولة النّفساني كرت ليفين الآتية وتأكيدا لها: "لا يوجد شيء أكثر عملي من النّظرية الجيدة" (Campenhoudt, Quivy, 2011, p.82). وبإنجازها هذا، تبين أنّ النّظرية تشكّل نقطة البداية والوسيلة نحو آفاق جديدة تتمثّل في كيفية اعتماد النّظرية بطريقة فعّالة في القياس؛ وهو الإنجاز الذي يعتبر بمثابة مثال آخر لاستغلال النّظرية في التّطبيق على مستوى البحث الحقيقي.

ومن خلال ما سبق، يمكننا القول إنّ سؤال الباحثة يعبر عن المشكل الذي لم يعالج بعد وهدفه توليد البحث بغرض تسليط الضّوء على النّصوص التّشريعية وقراءتها دلاليا وكان للدراسة بمثابة دليل قيّم لأنّه حدّد الموضوع أي جنب التّوسع، كما يعزّز المراحل اللاحقة (Depelteau, 2011, p110). يتّفق المنهجيون على أنّ المرحلة التي تلي طرح السّؤال تدعى الفرضية؛ وهي بمثابة الإجابة المقترحة لهذا التّساؤل وهي العنصر الثّاني الذي ذكره بود م. في تعريفه للإشكالية كما أشرنا إليه سابقا.

5. الفرضية

يعرفها دوئي على أنّها "طريقة التفكير تنطلق مسبقا من التّصريح أو الاقتراح الذي يمكن إثباته أو نفيه فيما بعد" (Deshaies, 1992, p210). ويقول أنجرس م. "إنّما القول الذي يعبرُ بجملة أو أكثر عن العلاقة المتوقّعة بين مصطلحين أو أكثر" (Angers, 1997, p103). كما أشرنا إليه في مقالنا المعنون بالمقدّمة والمقدّمات (كوداش، 2021) أنّ فورتان م. ف. تضيف للكلمة "القول" نعتا (أو صفة) بغرض تحديد نوع الخطاب ألا وهو التّفسيري بمعنى أنّه واضح ولا يقبل التّقاش، ويصفه ريتش ومونتام بالتّوكيدي حتى يبيّن -حسب رأينا- أنّ هذا القول (الخطاب) معتمد بأنّه صحيح. كما أضفنا في نفس المقال أنّ استعمال أنجرس م. لكلمة المصطلح يمكن تبريره كآلائي: الحقيقة المهمّة يعبر عنها بالمصطلح ليركّز على أمر ألا وهو أنّ الكلمات المستعملة في الفرضية ليست ملتبسة ولا تترك مجالا للشك بخصوص قراءتها الدّلالية. بدلا من المصطلح يستعمل ديبلتو كلمة المفهوم. وحسب قاليسون ر. وكوست "المصطلح يعكس المفهوم" (Galisson, 1976, p559)، ويقول دي بوا وآخرون "إنّه (المصطلح) التّرجمة اللّغوية أحادية المعنى للمفهوم" (Dubois, 1994, p480). وباعتماد هذا الأخير أو ترجمته اللّغوية، يترتب عنه كما أشرنا إليه سابقا، تصورا خاصا للواقع الذي نحن بصدد دراسته. والمعلوم أنّ بداية الفرضية تكون من التّصريح كما يؤكّده دوئي (Deshaies, 1992, p210) والذي يعتبره أنجرس م. من خصائص الفرضية، بالإضافة إلى التنبؤ لما سنكتشفه في الواقع والوسيلة للتّحقق الأمبريقي

(Angers, 1997, p102) أي مقارنة الافتراضات مع الواقع المدروس من خلال ملاحظته. تعرف قرافيت الفرضية بأنها "اقتراح إجابة لسؤال مطروح يحاول صياغة علاقة بين حقائق مهمة" [أو ظواهر] (Grawitz, 1990, p443)، تسمى في البحث العلمي المتغيرات إذن، الفرضية تنبأ بعلاقة بين متغيرين أو أكثر. يدعى الأول المستقل أو السبب والثاني التابع أو النتيجة. وحسب فورتان، هناك ثمانية أنواع من الفرضيات غير الحصرية (Fortin, 1996, p103-105) نذكر منها المباشرة التي تحدّد العلاقة بالإيجاب أو السلب، وكثيرا ما توقع الطلبة عدم نفي الفرضية المصاغة بالسلب، وفي كل الأحوال نعلم أنّ هذا الأمر سار في الفيزياء، أي قوتان من نفس العلامة تتنافران. أما فيما يخصّ الفرضية وحدها، فالنتائج هي الكفيلة بالوصول إلى إثبات الفرضية أو نفيها. مثلا: يؤدي تحليل محتوى النصوص التشريعية والتنظيمية الى استنتاج مفاده "تغاضي المشرّع عن الاهتمام بمهنة المكتبات ... لم تثبت أو لم تتحقّق (زيتوني، 2021، ص 496)، الأمر الذي تعبّر عنه الباحثة بوضوح كما يأتي: "بذلك تكون الدّراسة قد توصّلت إلى نتائج أثبتت عدم تحقّق الفرضيات الجزئية الثلاث وهو الأمر الذي يقود إلى نفي الفرضية العامة" (زيتوني، 2021، ص 496)؛ فهذه الفرضية رسمت الاتجاه الذي يجب اتّباعه كما حدّدت المسار المؤدّي إلى النتائج الصادقة، وهذا ما يؤكّده كبنهود ل. ف وكيفي ر. بقولهما مفاده "تنظيم البحث حول الفرضية يشكّل أحسن وسيلة لإجرائه بترتيب وصرامة [...] أكثر من ذلك لا يمكن اعتبار

البحث بحثا حقيقيا إلا إذا بني حول فرضية أو فرضيات لأنها تترجم روح الاكتشاف الذي يميّز كل بحث [...] في نفس الوقت تقدّم للبحث دليلا قيّما بشكل خاص وتحلّ محلّ السّؤال الأساسي في وظيفته رغم أنّه لا يجب أن يغيب عن أذهاننا" (Campenhoudt, Quivy, 2011, p.127).

وعند تقييمنا للمذكّرات، لاحظنا صياغة الفرضيات في بعض الدّراسات في الزّمان الماضي، في حين أنّ كلّ الكتب الخاصّة بالمنهجية والمكتوبة بالّلغة الفرنسية التي قرأناها تقدّم أمثلة للفرضيات تستعمل فيها زمان الحاضر، مثال:

Dans une société le degré d'intégration détermine le taux de suicide (Campenhoudt, Quivy, 2011, p.111).

تحدّد درجة الاندماج الاجتماعي نسبة الانتحار. ومعلوم أنّ الفعل في النّظام اللّغوي العربي يتمّ تصريفه حسب صيرورة الحدث وبالتالي نميّز بين المنقطع وغير المنقطع؛ يدلّ الأوّل على زمان ماض، كما أشرنا إليه سابقا من خصائص الفرضية التنبؤ الذي يتنافى مع الزمن الماضي، ويشير الثّاني إلى المضارع أي الحاضر أو المستقبل. فهذا الزّمان هو المرشّح للاستعمال في الفرضية.

وكما لاحظنا في بعض الأبحاث، إضافة إحدى حروف المعاني للجملة المعبرة عن الفرضية مثلا: "قد"، نعلم أنّ قد في سياق الماضي تفيد اليقين الذي يتنافى مع خاصية التنبؤ للفرضية (نتنبأ بالمستقبل)، أما استعمال هذا الحرف في سياق المضارع فيفيد الشك الذي يتنافى مع ميزة التّصريح (المعتمد

بأنّه صحيح). كما نعلم بعد صياغة الفرضية بالاستناد إلى توجهات المهتمين بالمنهجية لم يبق للباحث إلا الموازنة بينها وبين المعطيات المجموعة من الواقع المدروس وهي كثيرة؛ فالفرضية (الفرضيات) تسمح بانتقاء تلك التي تخدم دراسته فهي إذن بمثابة معيار اختيار ما يسمى ببيانات ذات الصلة بالموضوع" (Campenhoudt, Quivy, 2011, p.127).

ولإثبات أو نفي الفرضية على الباحث أن "يحدّد كلا من المبادئ الواجب احترامها في تحضير البحث وجمع الحقائق، بمعنى مجموع المراحل والاجراءات التي يجب اتباعها للحصول على المعرفة العلمية و[التي] تعطي للنتائج أساسا شرعيا، لأنّها تنطلق من المبادئ والإجراءات والعمليات العقلية" (Tremblay, 1968, p91-92) أي المنهجية.

6. المنهجية

يعرّف أنجرس م. المنهجية بأنها مجموع المناهج والتقنيات التي توجّه إعداد البحث وترشد إلى الطريقة العلمية" (أنجرس، 2010، ص 98). وعلى الباحث أن يستعرض تلك المعتمدة في دراسته، ويشمل هذا الاستعراض العناصر التالية:

المنهج، المقاربة، مجتمع الدراسة أو عينته وتقنية البحث. وبالنسبة لأنجرس م. المنهج هو: "مجموعة منظّمة من العمليات تسعى إلى بلوغ هدف" (أنجرس، 2010، ص 98). وحسب نفس المؤلّف فإنّ استعمال هذه الكلمة

(أي المنهج) يكون عادة مصحوبا بصفة تحدّد المنهج المعني، ويذكر على سبيل المثال "مناهج كميّة، مناهج كيفية، منهج علمي، منهج تاريخي، تجريبي، أو تحقيق ميداني" (أنجرس، 2010، ص 98).

عموما، تعتبر الدّراسة الوصفية خطوة تحضيرية لكلّ بحث وهذا ما يؤكّده دوكتال وروجيرس بقولهما: "غالبا ما نتحدث عن البحث الوصفي كعملية تحضيرية للتّقييم أو للبحث وذلك عندما يكون النّظام معقّدا لدرجة يستدعي ضرورة البدء بوصفه بأكبر قدر ممكن من الصّرامة، فتتدخّل الدّراسة الوصفية كدعم لعملية التّقييم" (Deketele, Roegiers, 2009, p.86). والباحثة زيتوني عملت بهذا المبدأ نفسه، هذا ما يمكن فهمه من خلال قولها الآتي: "نستعين لإنجاز هذه الدّراسة في مرحلة أولى بالمنهج الوصفي وذلك في بعض أجزائه من أجل تكوين القاعدة النّظرية المستقاة من مختلف الأدبيات" (زيتوني، 2021، ص 30). وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك كلمات تقترب من حيث المعنى من المنهج نذكر منها المقاربة أو التّناول "أي طريقة خاصة غير تقليدية في استعمال النّظرية العلمية (أنجرس، 2010، ص 99)، مثلا: إذا قلنا إنّ للباحث الفلاني تناول ماركسي نقصد هنا أنّه يستلهم عمله من كارل ماركس وأتباعه الذين قاموا من بعده بتطوير نظريته أكثر من غيره (أنجرس، 2010، ص 99).

ومن أجل ضمان الدّقة والصّرامة العلمية، قد تتطلّب بعض البحوث الاستعانة بأكثر من نظرية لتأويل النّتائج، وتسمى هذه الطريقة أسلوب التّقييم بواسطة المقارنة النّظري. ولجعل هذا الأمر أكثر وضوحا، يمكن

تقديم مثال استناد الباحثة زيتوني إلى نظريات الدافعية المعتمدة من أجل استخراج مؤشرات قياس الرضى (زيتوني، 2021، ص 30).

وللاشارة، لا يقتصر هذا الأسلوب على النظريات بل حسب تعريفه هو: "وسيلة للتقييم العلمي من خلال إجراءات المقارنة المتنوعة" (أنجرس، 2010، ص 113). فبالإضافة إلى المذكورة أعلاه، وحسب أنجرس م. يمكن المقارنة وفق ست (06) طرق، نذكر منها (أنجرس، 2010، ص 114):

بواسطة المقارنة للمصادر، إلى جمع شهادات من عدة مخبرين حاضرين في واقعة معينة مثلا، والمقارنة بينهم للتعرف أكثر على مختلف التأويلات الممكنة؛

بواسطة المقارنة المنهجية، إلى تناول موضوع الدراسة بأكثر من منهج واحد أو أكثر من تقنية واحدة بهدف أخذ بعين الاعتبار أكثر من جانب واحد من المعلومات.

لقد وضعت العلوم الإنسانية مثلها مثل العلوم الطبيعية وسائلًا من أجل تفحص الواقع تعرف بتقنيات البحث والتي يعرفها أنجرس م. على أنها "مجموعة من إجراءات وأدوات التفحص المستعملة منهجيا" (أنجرس، 2010، ص 184) وذكر منها الملاحظة، الاستبيان، المقابلة، التحليل الإحصائي، وتحليل المحتوى. وهذه الأخيرة هي المعتمدة في بحث زيتوني الذي أخذنا منه الأمثلة.

"هذه التقنية تطبّق على المواد المكتوبة والمسموعة والتي تصدر من الأفراد والجماعات حيث يكون المحتوى غير رقمي" (أنجرس، 2010، ص 218)؛ فهي تعالج "رسائل متنوّعة من الأعمال الأدبية، المقالات الصحفية والوثائق الرسمية" (Campenhoudt, Quivy, 2011, p.206)، والنّص التّشريعي وثيقة رسمية بامتياز. وللتذكير فإنّ عبارة تحليل المحتوى كتبت في فرضية الباحثة بوضوح. ومن أجل ضمان الدّقة والصّرامة العلمية لبحثها، قامت الباحثة بجمع مدوّنتها من خلال مسح شامل للنّصوص التّشريعية الصّادرة من 1962 إلى 2019 بغرض استخراج تلك الموجهة للمكتبيين والمعبّر عنها ظاهرياً، وتلك المعبّر عنها ضمناً (موجهة لكلّ الأسلاك بما فيها المكتبيين).

ويعرف فلوران وليجي تحليل المحتوى بقولهما: "كما يدلّ عليه اسمه، يدرس المحتويات المقصودة في النّصوص، فهو إذن من اختصاص علم الدّلالة (Mucchielli, 2021). لشرح هذا التّعريف باللموس يمكن تقديم مثال مأخوذ من بحث زيتوني وهو الفصل المعنون بالمعينة والقراءة الدّلالية للنّصوص التّشريعية (زيتوني، 2021، ص 402-482). عند تناول هذه النّصوص التّشريعية لم تقتصر الدّراسة على النّص والجملة بل تعدّتها إلى حدّ الكلمة مثلاً: "كل"، "مواطن"، ولكن قبل ذلك وكما ينص عليه المنهجيون التفيئة أساسية في تحليل المحتوى وتتوقّف قيمته عليها والتي يجب أن تتوفر فيها الصّفات الأربع الآتية (Mucchielli, 2021):

- الموضوعية: كلّ فئات الباحثة مفهومة ومعروفة بدون التباس؛
- الشمولية: كلّ وحدة تنتمي بشكل منهجي إلى فئة واحدة؛

- الحصرية: كلّ وحدة تنتهي إلى فئة واحدة فقط؛
 - الدّقة: كلّ الفئات لها ارتباط وثيق بهدف البحث والمحتوى المرشّح للدراسة.
- وبعد الإلمام بكلّ هذه العناصر، لم يبق للباحث إلّا أن يبني إشكاليته حول المكوّنات التي ينصّ عليها ميشال بود وهي كما ذكرناها سابقا: السّؤال الأساسي، فرضيات البحث وخطوات التّحليل.
- والسّؤال الذي يطرحه بعض الطّلبة يتعلّق بعدد صفحات الإشكالية، علما أنّ المنهجين لم يحدّدوا هذا العدد ولكن يمكننا أن نقول إنّّه مرتبط بالمعطيات التي تسمح بطرح المشكل والطّريقة التي يقدّم بها. كما أنّ بعض المعطيات واضحة والأخرى تتطلّب الشّرح.
- لبناء إشكاليتهما، اعتمدت الباحثة خميسي نجية على المعطيات الآتية (خميسي، 2013):
- أولاً: يعتبر كتاب بول أوتلي نصّا تأسيسيا لعلم المكتبات والتّوثيق؛
 - ثانيا: قسّم فيه المؤلّف المعرفة إلى تقسيمات أوليّة وتقسيمات فرعية؛
 - ثالثا: في بعض صفحات كتابه هناك تلميحات إلى تكنولوجيات الإعلام والاتّصال؛
 - رابعا: الأمر الذي تفتنّ إليه بعض الباحثين ولكن أعمالهم توقفت في حد الفرضيات.

ومن الطبيعي أن تكون إشكالياتها أصغر من التي تعتمد على كثير من المعطيات. عموماً، يمكن القول إنَّ عددها في رسالة الدكتوراه قد يكون أربع (04) صفحات، ست (06) صفحات أو ثمان (08) صفحات ولكن ليس أربع أسطر.

ومن كل ما سبق، يمكننا أن نقول إنَّه لا يجب أن تكون قصيرة جداً بحيث لا نفهم تصوّر الباحث للواقع المدروس، مقارنته ومساءلته، ولا طويلة جداً حيث ننسى ما تقدّم من المعطيات. وبعد شرحنا للإشكالية وللمفهوم وتقديم أهم مكوناتها كما ذكرها بود م. (Beaud, 1998, p.32)، نستعرض الآن عناصر المقدمة ولكن قبل ذلك نبدأ بتعريفها.

7. المقدمة

عموماً، يمكن أن نعرّف المقدمة في البحث العلمي على أنّها الصّفات الأولى التي تسبق استعراض العمل (المذكورة أو الأطروحة) والتي تسمح بتكوين فكرة أولية على محتوى الدّراسة. وحسب مونغو تتكون المقدمة من جزأين (Mongeau, 2008, p. 125):

يشكّل الأول الجزء الأساسي منها ويعبّر عن محتوى الموضوع؛ نبدأ هذا الجزء عادة بتقديم الموضوع بصفة عامة ثم يضبط باستعراض الاهتمامات والدّواعي، أو الأسباب لتوضيح فيما بعد هدف البحث مع التّركيز على أهميّة

المشكل الذي نريد معالجته. أمّا الجزء الثاني فهو قصير إلى حد ما، يقدم بنية النصّ ونجده في آخر المقدمة.

لقد فصل في هذه العناصر لنوبل بنسون باستعراضها معتمدا على الفقرات المعنونة كالآتي (Le Noble, 1996, p.63-65): النظرة العامة عن العمل، الحدود الزمانية والمكانية للدراسة، حدود الموضوع، منهجية البحث والصعوبات.

- النظرة العامة: تشكّل الفقرات الثلاث الأولى من المقدمة بانوراма للبحث حيث يقارنها بالمشهد المسرحي، ويقترح على الباحث أن يتخيّل نفسه بالكاميرا ويصوّر من بعيد مشهدا من أجل الحصول على زاوية رؤيا واسعة. ويحدث هذا كما لو كانت الكاميرا تعطي نظرة شاملة عن الموضوع وتظهر فيها كبار الأسماء الذين تناولوا الموضوع مع الإشارة إلى لمقالات المهمة فيه. ثمّ تتقدّم الكاميرا لتقترب من المنطقة الباقية في الظلّ (أي الموضوع الذي لم يعالج بعد)؛ فيترك المصوّر الكاميرا لأحد أصدقائه ليصبح ممثّلا ويدخل على أصابع القدم للمشهد بالضبط في دائرة الضوء، أي الموضوع الذي لم يتحدث عنه أحد إلى حد الآن، يخرج من الظلّ ويعبّر عنه بوضوح بغرض معالجته (يشكّل هذا المشهد مدخلا للبحث).

- الحدود الزمانية والمكانية:
 - تخصّص الفقرتان التاليتان للحدود الزمانية والمكانية للبحث، بمعنى تحدّد اختيار التّغطية الزمانية التي تشملها الدّراسة (أي من تاريخ كذا الى كذا). وإن تطلّب الموضوع اختيار مكان الدّراسة فعلى الباحث توضيحه بذكر الأسباب التي تبرّر هذا الاختيار.
 - حدود البحث نفسه: إنّه لمن المنطقي تخصيص فقرة للأمر الذي قرّرنا معالجته أو تناوله، وهدف هذه الفقرة هو أخذ زمام المبادرة وتجنّب عتاب أعضاء اللّجنة.
 - منهجية العمل: على إثرهاتين المجموعتين، نضيف فقرة تتطلّب الحذر؛ وهي تتناول الطّريقة أو منهجية العمل استنادا إلى المبدأ العام ونشرح كيف تمّ اعتماده لأنّ تطبيقه يتمّ وفق خصوصية كل بحث.
 - الصّعوبات: لا نذكر كل الصّعوبات في المقدّمة لأنّها تثقل التّقديم، بل على الباحث أن يعرض أهمّها مع توضيح طريقة تجاوزها.
 - الفقرة الأخيرة: نقدّم فيها مخطّط التّقرير أي عدد الأجزاء، عدد الفصول أو عدد الأبواب ومحتوياتها.
- وللإشارة، فإنّ تقديم التّقسيمات الفرعية وترتيبها لا يمكن التّمكّن منه إلّا بعد الانتهاء من كتابة البحث، لهذا السبب ينصح لونيول بنسون بتخصيص أسبوعا عند الانتهاء من البحث لكتابة المقدّمة في نفس الوقت الذي تكتب فيه الخاتمة إذا أمكن؛ لأنّ المقدّمة تتضمّن بعض الأجزاء التي لا تكون عناصرها بحوزتنا إلّا بعد الانتهاء من العمل (Le Noble, 1996, p.63-65).

لخص أنجرس م. ما سبق في العناصر الآتية (أنجرس، 2010، ص 443):
تقديم الموضوع أو المشكلة المرشحة للدراسة مع التأكيد أنّ هذا التقديم يكون قصيرا جدا في حالة عدم إدراج معطيات المشكلة فيه.
نبين أهمية الموضوع للقراء، أين تكمن أهميته، جاذبيته وفائدته.
وفي الأخير، نستعرض مخطّط التقرير الذي وصفه أنجرس م. بدليل يوجّه القراء لما سنجده أثناء متابعة القراءة. كما شهِنا هذا الدليل بمرشد في المتحف (كوداش، 2021)، لأنّه يوجّه الزائر الى ما سيجده في كلّ جناح. ويتمّ في هذا العنصر ذكر مختلف أجزاء البحث أو فصوله مع تبرير طبيعة نظام تسلسلها.

ونظرا للأهمية التي تكتسبها المقدّمة في تكوين فكرة أوليّة على محتوى العمل، يجب كتابتها بالصّيغة التي تجذب القارئ. فبالإضافة إلى احتوائها على كلّ العناصر التي استعرضناها، نصّها يكون منسجما. والانسجام حسب بن سماعيل ك. يفترض الالتزام بالقواعد اللّسانية والبراغماتية (Bensmaine, 1987, p. 39)؛ فالنّص المنسجم هو ذلك المنتج وفق مقاييس تشكّل أدنى معيار لتكوين النّص "Bensmaine, 1987, p. 39). تقول خولة طالب الإبراهيمي في هذا السياق: "النّص كلّ تحدّه مجموعة من الحدود تسمح لنا أن ندركه بصفته كلا مرتبطا بفعل العلاقات النّحوية بين القضايا وداخلها وكذلك باستعمال أساليب الإحالة والعائد المختلفة والروابط والمنظّمات العديدة" (طالب الإبراهيمي، 2000، ص 169)، كما تؤكّد أنّ النّص "ينبغي أن

يتّصف بالاتّساق، بل إنّ الاتّساق من الشّروط الأساسيّة لبناء نصيّة المعنى، وينتج هذا الاتّساق باستعمال النّظائر الدّلالية أو المتجانسات الدّلالية" (طالب الإبراهيمي، 2000، ص 169).

وفيما يخصّ الاقتباسات، فمن المستحسن ألا نبدأ بها في المقدّمة؛ وهو الأمر الذي قد يوحي بعدم ثقة الباحث في عمله، ولكن فيما بعد إذا اضطرّ الباحث إلى الاستعانة بأقوال الآخرين فالأمانة العلميّة تلزمه بذكر صاحب المقولة المقتبسة. مثلاً: عندما نقول في مقدّمة بحثنا (Koudache, 2003) إنّ اللّغة الانتقاليّة تظهر "بأشكال صحيحة" و"أشكال خاطئة"، وجب علينا ذكر صاحب هاتين العبارتين وهو سيلين كير (Selinker, 1972).

والمثال الثّاني يمكن أن نأخذه من بداية مقدّمة رسالة الدّكتوراه لزيّتوني (زيّتوني، 2021، ص 5) حيث ارتأت الباحثة وضع التّهميش في المقدّمة نظراً لاقتباسها مسألة الوصول الحر للمعلومات التي حثت عليها المنظّمة العالميّة واعتبرتها "حقاً إنسانياً ومعيّاراً لكل الحرّيات" (Mendel, 2008)؛ وذلك حرصاً من الباحثة على تأكيد أنّ مصدر هذه الفكرة ليس من وحي مجهودها بل نسبتها إلى المنظّمة حفاظاً وتطبيقاً للأمانة العلميّة.

أما فيما يتعلّق بعدد صفحاتها، فيجب ألا تتعدى عشر البحث؛ فإذا كان عدد صفحات العمل مائة صفحة يجب ألا تتعدى المقدّمة عشر (10) صفحات (Le Noble, 1996, p.66).

وبعد النّظرة الشاملة عن المقدّمة، ننقل الآن للخاتمة وفق تطرّق بعض المهتمين بالمنهجية ولكن قبل ذلك نبدأ بتعريفها.

8. الخاتمة

يعرف لاروس الخاتمة على أنها: "الجزء الذي ينهي الخطاب أو الجزء المكتوب [النص]، النتيجة المنطقية، الاقتراح الذي يضع نقطة النهاية للتفكير" (Le Petit Larousse, 1995, p. 255).

يمكننا من خلال ما سبق، القول إنّ الخاتمة في البحث العلمي هي بمثابة ملخص أو حوصلة للخطوط العريضة في الدراسة ولمراحلها الأساسية، وكذا لأهم النقاط المتناولة في البحث. على العموم بنيتها موحدة الى حدّ ما؛ فهي تسمح للقارئ بتكوين فكرة واضحة عن العمل المنجز، ويمكن من خلالها أن نكتب المستخلص الذي يوضع في بداية تقرير البحث أي في الصفحة التي تسبق المقدمة، وبالتحديد بعد البطاقة الفهرسية بالنسبة للمكتبيين.

وحسب مونجوبي. "نذكر في البداية -وبإيجاز- بالإشكال المطروح ويتمّ عقب ذلك إبراز دقة سؤال البحث نظريا وتطبيقيا من جهة، ودقة الدراسة المنجزة من جهة أخرى، بغرض الإجابة عن هذا السؤال فالعناصر الأساسية للطريقة المتبعة في الدراسة مع توضيح حدودها. وفيما بعد، يتم التركيز على النتائج المهمة والبارزة كما نسلط الضوء على المساهمات البحثية لفهم الإشكالية وأثارها على الصعيد العلمي. ونشير في الأخير إلى لامتدادات الممكنة" (Mongeau, 2008, p. 125).

ولخص أنجرس م. هذه العناصر في نقاط ثلاث هي (أنجرس، 2010، ص 442): حوصلة التحليل والتأويل، المعارف الجديدة المكتسبة وآفاق البحث.

- حوصلة التّحليل والتّأويل: نقدّم من خلال الخاتمة حوصلة تحليل المعطيات وتأويل النتائج. ولجعل هذه النقطة أكثر وضوحاً، يستعين نفس المؤلّف بمثال السّاعة ويقول: "التّحليل يتضمّن تفكيكها إلى أجزائها المختلفة [...] والحوصلة تعني إعادة تركيبها لإظهار العناصر الأساسية في سيرها". ويؤكد هذا المؤلّف أنّ نفس العملية تتمّ في إطار البحث وذلك "عن طريق عرض ترتيب جديد لعناصر المشكلة. إنّ هذا الأمر لا يتعلّق بكلّ بساطة بتلخيص التّقرير ولكن بضبط جوهره، انطلاقاً مما تمّ تحليله وتأويله.

- المعارف الجديدة المكتسبة

نقدّم المعارف الجديدة المتوصّلة إلّهما من خلال دراستنا وذلك بمقارنتها مع تلك التي كانت بحوزتنا حول الموضوع، أو المنهجية كالإشارة إلى اكتشاف نادر وتعديل في طريقة العمل.

- الاكتشاف الجديد:

مثلاً: توصّلت دراسة زيتوني إلى إثبات اهتمام المشرّع الجزائري بالمكتبيين مثلهم مثل كامل الأسلاك ذات التّكوين الجامعي بتخصّصات أخرى (زيتوني، 2021، ص 502). تعديل في طريقة العمل مثلاً: دراسة الرّضى الوظيفي بالاعتماد على النّصوص التّشريعية كمدوّنة وتقييمها بالموازنة مع المؤشّرات المستخرجة من نظريات الدّافعية المعتمدة (زيتوني، 2021، ص 31-32) خلافاً للدراسات التي تستخدم الاستبيان. فتلك الخاصّة بزيتوني استندت إلى تحليل المحتوى كتقنية بحث، كما أنّها استعانت في

تقييمها العلمي بطريقة التّقييم بواسطة المقارنة النظري (أي تطبيق أكثر من نظرية واحدة لتأويل دراستها) (زيتوني، 2021، ص 30).

- آفاق البحث: بمعنى تلك الامتدادات الممكنة للبحث وهي موجهة خصيصا للباحثين الذين يريدون التعمق في هذا الموضوع، بعبارة أخرى "ما يجب القيام به من أجل اكتشافات أكثر عمقا للموضوع" (أنجرس، 2010، ص 442).

9. خاتمة المقال

تعطي المقدمة والإشكالية والخاتمة الانطباع الأوّلي حول محتوى العمل المقدم (الماستر، الماجستير أو الأطروحة). فمن أجل كتابة الإشكالية بصيغة جذابة، على الباحث أن يكون ملماً بالعناصر التي من شأنها أن تساعد على ذلك؛ وهي السّؤال الأساسي للدراسة الذي يتّصف بالوضوح، الإيجاز والأهمية، كما يبين شرطه الأساسي الذي يتمثل في عدم خروجه عن الموضوع.

ففرضية البحث التي تتوفّر فيها الخصائص الآتية: التّصريح، التنبؤ، والوسيلة للتحقق الأمبريقي.

وفي الأخير، خطوات التحليل التي يجب أن يتّبعها الباحث من أجل معالجة موضوعه أي المنهج، المقاربة وأدوات البحث. كما أكدنا على أنّ توضيح المفهوم أو المفاهيم المفتاحية التي توجّه البحث هي الطريقة الفعّالة لتحديد

الإشكالية. ونظرا للأهمية التي يكتسبها المفهوم خاصة في علم المكتبات والتوثيق، تمّ الاعتماد على اللّسانيات كأداة ميسّرة لفهمه وإبراز دور السّياق من أجل الدّقة في ضبط معنى الكلمة.

تلي في مقالنا هذا، الخاتمة التي تتكوّن من مجموعة من العناصر وهي التّذكير بالموضوع، حوصلة التّحليل والتّأويل، المعارف الجديدة المكتسبة وآفاق البحث.

وأخيرا المقدّمة التي تشمل عموما تقديم الموضوع، أهميّته ومخطّط تقديم البحث.

قائمة المراجع

- 1- أنجريس مورييس، 2010. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية. الجزائر: دار القصة للنشر.
- 2- خميسي نجية، 2013. مساهمة بول أوتلي في تنظيم المعرفة وتكنولوجيات المعلومات: دراسة تحليلية لكتابه: Traité de documentation. Le livre sur le livre: théorie et pratique، مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة الجزائر 2.
- 3- زيتوني، حورية. 2021. مهنة المكتبي الأرشيفي والوثائقي في الجزائر بين الماضي، الحاضر والمستقبل، رسالة دكتوراه، الجزائر: جامعة الجزائر 2.
- 4- شباحي، مهدي، 2013. واقع مكتبات السّجون في الجزائر ومدى توافرها مع إرشادات الإفلا (IFLA). مذكرة ماجستير. الجزائر: جامعة الجزائر 2.
- 5- طالب الإبراهيمي، خولة، 2000. مبادئ في اللّسانيات، الجزائر: دار القصة للنشر.
- 6- قموح، نجية، 2010. المهنة المكتبية في الجزائر في مواجهة تحدّيات مجتمع المعلومات، في: RIST، ع. 1.
- 7- كوداش، مليكة، جوان 2021. المقدّمة أم المقدّمات، في: مجلة علم المكتبات، مج. 13، ع. 1.

- 8- لعقون، ياسين، 2017. استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية البحث وفي تحضير يقظة معلوماتية بالمؤسسات العمومية الاستشفائية بولاية الجلفة: استقصاء ميداني لعينة من الأطباء. مذكرة ماجستير. الجزائر: جامعة الجزائر 2.
- 9- Angers, M., 1997. Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, Alger : Casbah université.
- 10- Beaud, M., 1998. L'art de la thèse : comment préparer une thèse de doctorat, un mémoire de D.E.A. ou de maîtrise ou tout autre travail universitaire, collection guides repères, Paris : XIII, édition la découverte.
- 11- Bensmaine, C., 1987. Analyse de productions écrites en français : essai de bilan de l'apprentissage dans le secondaire, mémoire de magistère, Alger.
- 12- Calaly, Serge, 1997. Dictionnaire encyclopédique de l'information et de la documentation, Paris: Nathan.
- 13- Campenhoudt, L. V. et Quivy, R., 2011. Manuel de recherche en sciences sociales. 4ème édition, Paris : DUNOD.
- 14- Corder, Pit, Mars 1980. Que signifient les erreurs des apprenants, In: Langage, N. 57, p. 9-15.
- 15- De Saussure, Ferdinand, 1994. Cours de l'linguistique générale, Alger: ENAG.
- 16- Deketele, J. M. et Roegiers, X., 2009. Méthodologie du recueil d'informations : fondements des méthodes d'observation, de questionnaire, d'interview et d'étude de documents. 4ème édition , Bruxelles : DE BOECK université.
- 17- Depelteau, F., 2011. La démarche d'une recherche en sciences humaines : de la question de départ à la communication des résultats, 2ème édition, Bruxelles : DE BOECK université.
- 18- Deshaies, Bruno, 1992. Méthodologie de la recherche en sciences humaines. Montréal: Laval Edition.
- 19- Dubois et al., 1994. Dictionnaire de linguistique et des sciences de langages, Paris: Larousse.
- 20- Fortin, Marie-Fabienne, 1996. Le processus de la recherche: De la conception à la réalisation, Ville Montroyal: Decarie Editor.

- 21- Galisson, R. et Coste, D., 1976. Dictionnaire de didactiques des langues, Paris : Hachette.
- 22- Grawitz, M., 1990. Méthodes des sciences sociales. Paris : DALLOZ.
- 23- Koudache, Malika, 2003. La langue des néo-alphabétisés: la langue arabe standard en Algérie: contribution à une analyse des productions écrites de sujets berbérophones et/ou arabophones. Thèse de doctorat. Grenoble: Université Stendhal 3.
- 24- Koudache, Malika, Décembre 2017. Problématique: Etude De La Définition De Michel Beaud Et Exemple De Rédaction, In: Revue de bibliothéconomie, Vol. 9 N 2.
- 25- Koudache, Malika, Décembre 2019. L'élaboration De La Problématique De Recherche: Connaissances Théoriques Et Exemple De Construction, In: AL-Lisaniyyat, Vol. 25, N 2.
- 26- Le Noble, Pinson M., 1996. La rédaction scientifique conception, rédaction présentation signalétique. DE BOECK Université.
- 27- Le Petit Larousse, dictionnaire encyclopédique, 1994. Paris : CEDEX.
- 28- López-Alonso, C, Seré A. 1998. L'illusion de la forme du mot: opacité et transparence, In: didactique des langues à la didactique plurilinguisme, Grenoble: CDL-Lidilem Université Stendhal.
- 29- Lyon, John, 1970. Linguistique générale: Introduction à la linguistique théorique, Paris: Larousse.
- 30- Mendel, Toby, 2008. Liberté de l'information: Étude juridique comparative, Genève: UNESCO secteur de la communication et de l'information, 2ème Ed.
- 31- Mongeau, Pierre, 2008. Réaliser son mémoire ou sa thèse : côté jeans et côté tenue de soirée, Québec: Presses de l'Université.
- 32- Mucchielli, Roger, 2021. L'analyse de contenu des documents et des communications, Paris: ESF.
- 33- Selinker, Larry, 1972. Interlanguage, In: IRAL, 10.
- 34- Tremblay, M. A., 1968. Initiation à la recherche dans les sciences humaines, Montréal: MCGRAW-HPLL Editors.
- 35- Zitouni, Houria, Koudache, Malika, Décembre 2019. Le croisement des disciplines: cas de la didactique des langues et de la bibliothéconomie. In: AL-Lisaniyyat Vol. 25, N 1.